وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2023

المغرب

حقق المغرب في عام 2023 تقدماً متوسطاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. واعتمد المغرب خارطة طريق للقضاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2030 كجزء من التزامه كدولة رائدة في إطار التحالف 8.7، كما اعتمد الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والوقاية منه (2023-2030)، إلى جانب آلية الإحالة الوطنية لضحايا الاتجار بالبشر. كما زاد من عدد مفتشي العمل من 500 في عام 2022 إلى 585 في 2023، وقد تضاعف تقريباً عدد عمليات التفتيش التي تم استكمالها في عام واحد من 29,068 في عام 2022 إلى 48,123 في عام 2023. ورغم ذلك، فإن أحكام الحد الأدنى لسن العمل المنصوص عليها في قانون العمل لا تفي بالمعايير الدولية لأن الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أقل لا يتمتعون بالحماية عند العمل في قطاعي الحرف التقليدية والحرف اليدوية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي العوائق التي تحول دون التعليم مثل عدم كفاية المرافق، والرسوم المدرسية، ونقص وسائل النقل إلى منع الأطفال من حضور المدرسة، مما يزيد من مخاطر الانخراط في عمالة الأطفال.

الإجراءات الحكومية المقترحة أدناه من شأنها أن تسد الثغرات التي حددتها وزارة العمل الأمريكية في تنفيذ المغرب لالتزاماته الدولية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

المجال	الإجراء المقترح
إطار العمل القانوني	ضمان حماية جميع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً أو أقل بموجب القانون، بما في ذلك الأطفال الذين يعملون في قطاعات الحرف اليدوية التقليدية والأعمال التجارية العائلية.
	ضمان أن ينص القانون على أن السن الأدنى للتجنيد الطوعي في القوات المسلحة هو 16 سنة، مع توفير الضمانات للمتطوعين.
	الحظر الجنائي لاستخدام الأطفال في الدعارة.
الإنفاذ	زيادة عدد مفتشي العمل من 585 إلى 813 لتوفير تغطية كافية للقوى العاملة لحوالي 12.2 مليون عامل.
	نشر معلومات عن جهود إنفاذ قانون العمل، بما في ذلك المعلومات حول تمويل مفتشية العمل، والعقوبات المفروضة، والغرامات التي تم تحصيلها المتعلقة بانتهاكات أسوأ أشكال عمالة الأطفال.
	فرض عقوبات مشددة ذات عواقب كبيرة بما يكفي لتكون بمثابة رادع عند العثور على انتهاكات لعمالة الأطفال.
	تخفيف الأعباء الإدارية على المفتشين الذين يقومون بإحالة الأطفال إلى الخدمات وتبسيط إجراءات إنفاذ قوانين عمالة الأطفال بين الوكالات الحكومية.
	نشر المعلومات، في الوقت المناسب، بشأن جهود إنفاذ القانون الجنائي، بما في ذلك عدد الإدانات، والعقوبات المفروضة، والغرامات التي تم تحصيلها عن الانتهاكات المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.
	إنشاء آليات إحالة بين سلطات إنفاذ قانون العمل والخدمات الاجتماعية في المناطق التي لا تتوفر فيها حالياً وتعزيز الشبكات غير الرسمية القائمة لهذا الغرض لضمان التنسيق الفعال بشأن قضايا عمالة الأطفال.
	ضمان التشغيل الدائم للخط الساخن الخاص بالإتجار بالبشر.
التنسيق	إنشاء آلية لتنسيق جهود الحكومة لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال في البلاد.
البرامج الاجتماعية	توسيع نطاق البرامج القائمة لمعالجة مشكلة عمالة الأطفال بكامل أبعادها، بما في ذلك في المناطق الريفية وفي العمالة المنزلية القسرية والاستغلال الجنسي التجاري.

المجال	الإجراء المقترح
	إجراء دراسة شاملة لأنشطة الأطفال لتحديد ما إذا كانوا منخرطين في عمالة الأطفال أو معرضين لخطر الانخراط فيها ولتوفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات ووضعا البرامج، بما في ذلك قطاع الزراعة والغابات والعمالة المنزلية والقطاع غير الرسمي.
	إزالة العوائق من أمام التعليم، مثل عدم كفاية المرافق، والرسوم، ونقص وسائل النقل الموثوقة والآمنة، وخاصة في المناطق الريفية.
	تزويد وحدات حماية الطفل بالموارد اللازمة لتوفير الرعاية المناسبة للضحايا، بما في ذلك توظيف عدد كاف من الأخصائيين الاجتماعيين.